واقع الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي للفترة 2011 –2021

The reality of financial inclusion in the countries of the Gulf Cooperation Council in the light of the global Findex for the period 2011-2021

ط.د يخلف سمية *

مخبر MIFMA، جامعة أبوبكر بلقايد

تلمسان، الجزائر

soumia.ykhlef@univ-tlemcen.dz

د. العجاج فاطمة الزهراء

مخبر MIFMA، جامعة أبوبكر بلقايد

تلمسان، الجزائر

fatimazohra.ladjaj@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإرسال: 2022/09/20 تاريخ القبول: 2022/12/14 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي مع الإشارة إلى مختلف الحقائق والأرقام والاستنتاجات التي جاء بها التقرير الأخير الخاص بالمؤشر العالمي للشمول المالي FINDEX، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج التحليلي بالاستعانة بمجموعة من الأشكال والبيانات التي توضح مؤشرات الشمول المالي الحديثة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة على أن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي قد قطعت شوطا مهما في مجال الشمول المالي، وتعتبر من الدول السباقة في العالم العربي التي اعتمدت على استراتيجيات وتنظيمات تعزز الشمول المالي هذا من جهة ومن جهة أخرى تبين أن للتكنولوجيا المالية دور في الوصول إلى هذا المستوى خاصة بعدما تم الاعتماد عليها بكثرة خلال جائحة كورونا وذلك من خلال اللجوء الى الخدمات المالية الرقمية.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي؛ رقمنة؛ المؤشر العالمي للشمول المالي؛ جائحة كورونا؛ دول مجلس التعاون الخليجي.

Abstract:

This study aims to analyze the reality of financial inclusion in the Gulf Cooperation Council countries, with reference to the various facts, figures and conclusions of the latest report on the global financial inclusion index FINDEX, and to achieve the objectives of this study we relied on the analytical approach using a set of forms and data that Shows indicators of modern financial inclusion.

The results of the study showed that the GCC region has made significant strides in the field of financial inclusion, and is considered one of the first countries in the Arab world that relied on strategies and regulations that enhance this financial inclusion on the one hand, and on the other hand, it was found that

Financial technology has a role to play in reaching this level, especially after it was heavily relied upon during the Corona pandemic, by resorting to digital financial services.

Key Words: Financial Inclusion; Digitization; Global Financial Inclusion Index; Corona Pandemic; GCC Countries.

JEL Classification: E58, O32.

*مرسل المقال: يخلف سمية (*syekhlef@hotmail.com*)

مقدمة:

يعتبر الشمول المالي من أبرز المفاهيم التي تداولت في الآونة الأخيرة وخاصة عقب الأزمة العالمية 2008 والتي جعلت المؤسسات المالية الدولية تزيد في اهتماماتها وترسم استراتيجيات وخطط دولية لتعزيز وتحقيق الاستقرار المالي والزيادة في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه فالشمول المالي يعد من أبرز السبل المتبعة في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال شمولية تقديم الخدمات المالية والمصرفية لكافة الفئات وخاصة المهمشة بطرق مناسبة.

ونظرا للأهمية التي أصبح يكتسبها هذا الموضوع اوجب على مختلف دول العالم تبني سياسات وتنظيمات تعززه وتزيد من مستوياته وهذا حقا ما هو معمول به في وقتنا الحالي لاسيما بعد جائحة كورونا التي كانت بمثابة أزمة شملت مختلف مجالات الحياة الصحية والاجتماعية والاقتصادية، حيث اعتبرت هذه الأزمة الكاشف الذي زاد من إبراز دور الشمول المالي في مواجهة الأزمات الاقتصادية ووفقا للتقرير الأخير للمؤشر العالمي لشمول المالي الذي قد بين أن الشمول المالي قد حقق تقدما في كل من الدول العالم عامة ودول العالم العربي خاصة ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بفعل الرقمنة التي فرضتها الجائحة وبالتالي انعكاس هذا التقدم على التنمية. وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح إشكالية دراستنا على النحو التالي:

ما هي مستويات الشمول المالي التي سجلتها دول مجلس التعاون الخليجي ضمن مؤشر الشمول المالي العالمي خلال الفترة ما بين 2011 و2021؟

بغرض التعمق في الموضوع أكثر ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة يمكننا التطرق إلى جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الشمول المالي وأين تكمن أهميته؟
- ما هي مستويات الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي؟
- ما هي أهم النتائج التي حملها التقرير الأخير للمؤشر العالمي لشمول المالي؟

فرضيات الدراسة:

- دول مجلس التعاون الخليجي ذات مستوى عالي للمؤشر الشمول المالي في العالم العربي.
- جائحة كرونا عززت من استخدام الخدمات المالية الرقمية.
- الخدمات المالية الرقمية تعزز الشمول المالي.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في توضيح واقع الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية والتي تتمثل في دول مجلس التعاون الخليجي، والتعرض إلى أهم المؤشرات المتعارف عليها من أجل تقييمها وبالتالي معرفة مستويات الشمول المالي التي قد وصلت إليها وماساهم في ذلك، لاسيما أن الشمول المالي حديثا أصبح بمثابة بوسيلة هامة للاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الشمول المالي وإبراز أهميته والوقوف على مختلف الأرقام الأخيرة التي جاء بها تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021، بالإضافة الى تحليل واقع الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي.

منهجية الدراسة: من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي لتوضيح مفهوم وأهمية الشمول المالي، وكذلك تم توظيف المنهج التحليلي في استقراء مختلف مؤشرات الشمول المالي وتحليلها وتم الاعتماد في هذا التحليل على التقارير الرسمية الصادرة من بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

الدراسات السابقة: وقع اختيارنا على ثلاث دراسات مهمة متعلقة بموضوع ورقتنا البحثية والتي تخص إبراز واقع الشمول المالي في مختلف الدول العربية والإجراءات المعمول بها من اجل تعزيزه، وقد تمثلت هذه الدراسات في كل من:

– دراسة (**بن موسى محمد، وعمر قمان 2019**) بعنوان: " **واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex للفترة 2011–2017 مع التركيز على الجزائر**" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في دول العالم العربي، ورصد الأطر العامة لمبادرات الدول العربية في مجال تعزيز وتدعيم الشمول المالي فيها، إلى جانب التعرف على الموضع الجزائر من الشمول المالي ومؤشراته الجزئية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المنطقة العربية لا تزال تحل أحمد أدى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي رقم تحس عام 2017،. مع وجود تفاوت كبير في المؤشرات الجزئية للشمول المالي، إذ تميل الكفة فيها لصالح دول مجلس التعاون الخليجي الست، أما بالنسبة للجزائر فملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية تحسنت إلى مستوى مقبول، أما نسبة الافتراضي من المؤسسات المالية فلا تزال منخفضة جدا. وقد تبين أن هناك مبادرات كثرة لتعزيز انتشار الشمول المالي في العالم العربي، حيث كانت دول مجلس التعاون الخليجي من الدول السباقة عربيا وعالميا في هذا المجال.

- دراسة (**بوطرفة رشيد، صغير عماد 2020**) تحت عنوان:" **واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطوره** " تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية باعتبارها من أهم الدول التي تسعى إلى تعزيز وتطوير قطاعها المالي في ظل برنامج تطوير القطاع المالي ورؤية المملكة 2030، حيث تم التطرق أولا إلى بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالشمول المالي، ومن ثم الوضع الحالي للشمول المالي بالمملكة والوقوف على أهم التحديات التي تعيق تحقيق الشمولية المالية والتي من خلالها يمكن إيجاد آليات لتطوير القطاع المالي السعودي وذلك باعتماد برنامج لتطوير القطاع المالي يمس مختلف القطاعات التي بإمكانها تعزيز الشمول المالي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها، أن النظام المالي في المملكة العربية السعودية يتمتع بدرجة جيدة من التطور بوجه عام، برغم أن استخدام التمويل بالأسهم والسندات محدود للغاية بينما المحال متاح لزيادة الشمول المالي.

– دراسة (**نادية لوزري 2021**) بعنوان " **واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه –دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية"** هدف هذه الدراسة كان إبراز أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية واستقرار النظام المالي، مع الوقوف على واقع الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية وتحليل مؤشرات الشمول المالي التي تبين من خلالها تدني مستواه في العديد من الدول العربية باستثناء دول الخليج، نتيجة ضعف مؤشر وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكتر من الموظفين وضعف الادخار والاقتراض عن طريق القنوات الرسمية وقد تم انتهاج المنهج التحليلي بالاستعانة مجموعة من الأشكال لتوضيح تطور مؤشرات الشمول المالي، وتم الوصول في الخلاصة إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لإدماج أكبر شريحة من السكان في القطاع المالي الرسمي وبطريقة عادلة (لوزري، 2021).

تم إدراج مجموعة من الدراسات السابقة من اجل وضع مسح لها ومقارنة نتائجها مع ما سوف نتحصل عليها في دراستنا وقد تم التعرف من خلال هذه الدراسات على مستويات الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية المختلفة ودراسة كيفية تحليل مختلف مؤشرات الشمول المالي وعرض مختلف النتائج المتحصل عليها.

I. الإطار النظري للشمول المالي

1. مفهوم الشمول المالي:

لقد عرف مفهوم الشمول المالي مجموعة من التعريفات من عدة هيئات دولية ومهتمة بهاذ المجال ومن بعض هذه التعاريف ما يلي:

عرف البنك الدولي الشمول المالي على انه يدل على الأفراد والمؤسسات التي لديها إمكانية استعمال المنتجات المالية بوفرة وسهولة تتناسب مع احتياجاتهم من معاملات، مدفوعات، ادخار وتأمينات مقدمة بطريقة مناسبة ومسؤولة (الضيف، 2020، صفحة 473)،

ويعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن: على انه الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء (عجور، 2017).

أما فحسب (Sarma 2008) فقد عرفه على أنه العملية التي من خلالها تضمن سهولة الوصول، الوفرة والاستخدام للعمليات المالية الرسمية أمام جميع مكونات المجتمع حيث يشمل هذا التعريف على عدة أبعاد للشمول المالي على غرار سهولة الوصول الوفرة، الاستخدام، تشكل كلها (الأبعاد الثلاث) نظام مالي شامل.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول بان الشمول المالي هو تلك العملية التي تضمن حصول كافة طبقات المجتمع وبما فيها طبقة الفقراء والتي كانت مهمشة من الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية بشكل مناسب وملائم (عائشة ومسعد، 2022).

2. أهمية الشمول المالي:

ينتج عن الشمول المالي العديد من المنافع على غرار المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي وقد أصبح من أولويات صانعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية على مستوى العالم وذلك لأهميته التي تتجلى فيما يلي (بوطمين، 2018، صفحة 8):

- تم تحديد الشمول المالي كعامل تمكيني لسبعة أهداف من الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة.
- التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين للدمج المالي والرقمي.
- تعتبر مجموعة البنك الدولي أن الشمول المالي عنصر تمكيني رئيسي للحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، وطرح هدفا عالميا طموحا للوصول العالمي إلى الموارد المالية في المستقبل.
- إثبات وجود علاقة وطيدة بين الاندماج المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فمن الصعب تصور وجود استقرار بينما هناك جزء كبير من السكان مستبعد كليا من النظام الاقتصادي.
- يعزز الشمول المالي التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على التنوع والجودة في منتجاتها وذلك من اجل جذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات والدخول في قانونية بعض القنوات الغير رسمية.
- يمكن الشمول المالي زيادة الاهتمام بالسكان ذوي الدخل المنخفض، والنساء والفئات المهشمة.

II. المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex

يعتبر مؤشر الشمول المالي كمقياس يقيس قدرة الناس للحصول على التمويل وإمكانية الادخار وسداد الفواتير ولشمول المالي لن يعزز دخول الناس إلى الاقتصاد المالي بل يساعدهم في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

وقد أصبحت قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي بمثابة المصدر النهائي للبيانات حول الطرق التي يستخدمها البالغين في جميع أنحاء العالم للخدمات المالية من مدفوعات إلى ادخار واقتراض.

حيث يقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العلمية التي تهدف للحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية، تساعد في تعميم الخدمات التالية، وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي والتي يطلق عليها تسمية (قاعدة بيانات Findex Global فهي المصدر الأكثر موضوعية في مجالها (محمد وقمان، صفحة 04)، وتعلق قاعدة البيانات هذه بمؤشرات محدثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها، وتحتوي أيضا على بيانات إضافية تخص استخدام التكنولوجيا المالية بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية (ديميرجوتش-كونت، اسلي، وواخرون، 2018، صفحة 06)، وتحدد البيانات أيضًا الفجوات في الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها من قبل النساء والفقراء البالغين.

وقد صدرت النسخة الأولى لمؤشر الشمول المالي العالي عام 2011، وتم إصدار النسخة الثانية في العام 2015 تضمن بيانات عام 2014، في حين صدرت النسخة الثالثة في العام 2018 وتضمن بالبيانات المتعلقة

عام 2017، أما النسخة الرابعة فقد صدرت مؤخرا متضمنة بيانات 2021. حيث أصبحت مستعملة على نطاق واسع، كما أصبحت مقبولة كأداة مرجعية يمكن تطبيقها في مختلف البلدان والمناطق. يوفر البنك الدولي بالاعتماد على المسح الذي تقوم به مؤسسة (CGallup Organization)، مجموعة من المؤشرات الجزئية لقياس الشمول المالي على الموقع التالي http://www.worldbank.org/globalfindex، حيث تقوم هذه المؤسسة بإعداد المسح وتموله مؤسسة (Melinda Gates foundation &Bill) (رجب والدين، 2018، صفحة 03).

ويعد المؤشر العالمي للشمول المالي مصدر البيانات العالمي الوحيد الذي يتيح تحليلا علميا وإقليمياً على مستوى البلدان، لذلك أصبحت قاعدة بيانات المؤشر العالمي المصدر النهائي للبيانات حول الوصول العالمي إلى الخدمات المالية من المدفوعات إلى المدخرات والاقتراض والمصدر الوحيد الذي يتيح تحليلا علميا وإقليمياً على مستوى البلدان. وقد تم إصدار تقرير 2021 استنادًا إلى استطلاعات تمثيلية على المستوى العالمي لأكثر من 125000 بالغ في 123 اقتصادًا خلال جائحة COVID-19.

1. النتائج الرئيسية لاستطلاع المؤشر العالمي للشمول المالي 2021:

من بين أهم النتائج التي أشار إليها الاستطلاع الأخير لمؤشر العالمي للشمول المالي انه هناك نموا في ملكية الحسابات كما يلي (الموقع الرسمي لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي):

– على الصعيد العالمي في عام 2021 وكما قد جاء على لسان رئيس مجموعة البنك الدولي David Malpass فقد أصبح 76% من البالغين يمتلكون حسابات مالية، فقد زادت ملكية الحسابات في جميع أنحاء العالم بنسبة تفوق 25 % في السنوات العشرة الممتدة من 2011الى2021.

– أما على الصعيد العربي ففي المنطقة العربية سجل ارتفاع في نسبة ملكية الحسابات خلال نفس السنوات العشر لكن بنسبة اقل قدرت بحوالي17 %.

– كما قد ارتفع متوسط الملكية للحسابات في الاقتصاديات النامية بمقدار8 نقاط مئوية من 2017 إلى 2021 حيث انتقل من 63% في 2017 إلى 71% في 2021.

–انخفاض عدد البالغين الذين لا يملكون حسابات من 1.7 مليار شخص في عام 2017الى 1.4 مليار في عام 2021.

وهذا ما يدل على الوثيرة الجيدة التي يسير فيها العالم في مجال تعزيز الشمول المالي من جهة، ومن جهة أخرى فحسب ما رصده التقرير وما تحدث به Bill Gates الرئيس المشارك لمؤسسة Bill & Melinda Gates Foundation وهومن داعمي قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي في أن الذي ساهم في هذا التقدم هو الثورة التكنولوجيا التي ظهرت بقوة خلال فترة الجائحة حيث انه قد سجل أكثر من 40 %من البالغين في بلدان الدخل المتوسط والضعيف يستخدمون المدفوعات الرقمية في تعاملاتهم اليومية، وقد كان الاستخدام الشائع للهواتف الذكية من العوامل التي زادت في رقمنة المدفوعات وتفعيل تطبيقات وبرامج التي بدورها قللت من تكاليف الخدمات المالية وسهلت إمكانية الحصول عليها.

الجدول والتمثيل البياني التاليين سوف يوضحا مختلف الحقائق والأرقام والتطورات التي سجلت في تقرير 2021 والتي تخص ملكية الحسابات.

الجدول 01: " نسبة البالغين الذين يملكون حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية حسب النطاق الجغرافي "

	العالم	العالم العربي	الدول النامية
2011	%51	%22	%42
2014	%62	%29	%55
2017	%68	%37	%63
2021	% 76	%39	%71

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي للشمول المالي 2021.

يظهر الجدول 01 نسبة ملكية الحسابات في كل من دول العالم والعالم العربي والدول النامية حيث تبين انه على الصعيد العالمي يمتلك 76% من البالغين في جميع أنحاء العالم حسابات في سنة 2021 حيث قد كان 51 % قبل عقد من الزمن ، أما في الدول النامية فقد أصبح العدد يقدر بـ 71% في حين انه كان يمثل 42% قبل عشر سنوات أما في المنطقة العربية فقد كان هناك فقد 22% من يمتلكون حساب في 2011 ليرتفع العدد في 2021 ويصبح يعاد 39%، وهذه الأرقام فهي تدل على الشوط الكبير الذي قد قطع في مختلف الدول في الحصول الخدمات المالية وامتلاك الحسابات.

الشكل 01: "التمثيل البياني للنسبة المئوية من البالغين الذين يملكون حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية"

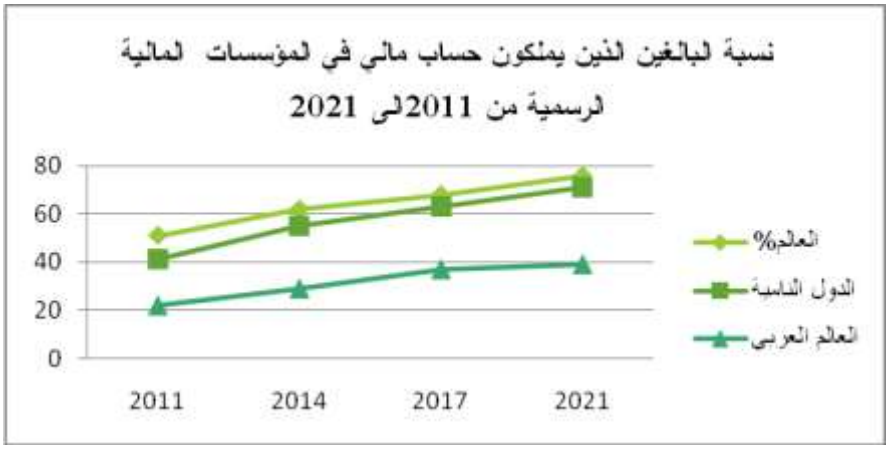

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الجدول 01.

إن نتائج التقرير لم تركز فقط على ملكية الحسابات وإنما شملت أيضا الإشارة إلى الفجوة الموجودة بين الجنسين في ملكية الحسابات التي كانت متواجدة عبر الأمد الطويل والتي قد تبين أنها انخفضت وتقلصت من 9 نقاط مئوية إلى 6 نقاط في الاقتصاديات النامية موضحة أن 68 % من النساء لديهم حسابات مصرفية بينما الرجال فقد قدرت نسبتهم لامتلاك حساب مصرفي بحوالي 74%.

أما على الصعيد العالمي فقد تبين أن 70% من الرجال و74% من النساء يمتلكون حسابات أي أن الفجوة بين الجنسين تبلغ 4 نقاط مئوية.

– كما أشارت نتائج التقرير كذلك إلى انه تم تحقيق اكبر نمو في استخدام المدفوعات الرقمية التي قفزت خلال فترة جائحة كورونا وذلك بسبب القيود التي كانت مفروضة على التنقل وإلزامية التباعد والنظر إلى النقدية الملموسة على أنها غير صحية و بإمكانها أن تساهم في نقل وانتشار الوباء، فقد اتضح أن ثلثا البالغين في جميع أنحاء العالم يحصلون الآن على مدفوعات رقمية آو يتلقونها، وفي البلدان النامية فقد حصل ما يعادل 36% من البالغين على مدفوعات رقمية في الحسابات مثل مدفوعات أجور القطاعين العام والخاص أو التحويلات الحكومية أو تحويلات بيع المنتجات. الجدير بالذكر انه من بين 36% ممن تلقوا مدفوعات في حسابهم فان 83 % منهم يقومون بالدفع الرقمي، وحوالي 40% يصرحون بأنهم يستخدمون حسابهم لتوفير النوال واقتراضها.

2. مستوى مؤشر الشمول المالي في الدول العربية:

إن مستويات الشمول المالي تختلف من بلد إلى أخر سواء على المستوى العربي أو العالمي وهذا ما سوف نبينه في الجدول التالي:

الجدول 02: " مستويات الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية "

الدولة	درجة مؤشر الشمول المالي (FII)	الرتبة العربية	الرتبة العالمية
الجزائر	09,62	13	141
مصر	18,77	11	122
الأردن	37,11	5	68
الكويت	42,01	3	55
لبنان	50,83	1	36
المغرب	30,86	7	82
عمان	46,42	2	42
قطر	40,60	4	57
السعودية	24,34	9	103
السودان	05,74	14	157
سوريا	11,08	12	138
تونس	29,29	8	88
الإمارات	32,60	6	77
فلسطين	19,50	10	121
اليمن	03,93	15	170

المصدر: (عيشوبة، 2018)

يتضح من الجدول رقم 02 الذي يستعرض مستويات الشمول المالي في مجموعة من الدولة العربية التي قد تبين أنها لا تزال متدنية مقارنة بالترتيب العالمي، وكذلك أن الدول العربية فيما بينها متفاوت المستوى حيث ما تم ملاحظته أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتل مرتبة الصدارة في العالم العربي فنجد عمان تأتي في المرتبة الثانية عربيا و42 عالميا بدرجة 46,42 للمؤشر الشمول المالي بعد لبنان التي تعد الأولى على المستوى العربي، ونجد كل من الكويت وقطر في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي ويرتبط هذا الأمر بمستوى العمق المالي وتطور القطاع المالي والمصرفي في هذه الدول واعتمادها على دمج التكنولوجيا المالية ورقمنة الخدمات المالية في القطاع المصرفي والاعتماد على تنظيمات واستراتيجيات تزيد من تعميم الخدمات المالية وبالتالي الرفع من مستوى تعزيز الشمول المالي. لكن ما يجب الإشارة إليه كذلك فإنه لا تزال هناك حاجة لتعزيز الشمول المالي وتحسين الوصول للخدمات المالية أكثر وأكثر من اجل تحسين مستويات الشمول المالي والوصول إلى نتائج إيجابية تنعكس على مستوى التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر.

III. حقائق وأرقام للمؤشرات الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي:

سوف نشير في هذا الجزء إلى مختلف أرقام بعض المؤشرات الجزئية كنسبة ملكية الحسابات والاقتراض وملكية بطاقات الائتمان وغيرها التي سجلت في تقارير المؤشر العالمي للشمول المالي للسنوات العشر الأخيرة الممتدة من 2011 إلى 2021 والتي تخص دول مجلس التعاون الخليجي.

1. مؤشر ملكية الحسابات للبالغين:

كبداية سوف ننطلق من مؤشر نسبة ملكية الحسابات للبالغين الذي يعتبر من المؤشرات الرئيسية التي تعبر عن الشمول المالي حيث أن الزيادة في ملكية الحسابات تزيد في وفرة الحسابات الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة في المعاملات المصرفية.

والجدول التالي سوف يبين لنا حقيقة أرقام ملكية الحسابات في دول مجلس التعاون الخليجي من 2011 الى 2021.

الجدول 03: " نسبة ملكية الحسابات المالية الرسمية للبالغين في دول مجلس التعاون الخليجي "

	الإمارات	السعودية	سلطنة عمان	الكويت	قطر	البحرين
2011	%60	%46	%74	%87	%66	%65
2014	%83	%69	-	%73	-	%82
2017	%87	%72	-	%80	-	%83
2021	85%	%74	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

يبين الجدول رقم 03 نسبة ملكية الحسابات المالية الرسمية للبالغين في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي الست للسنوات العشرة من 2011 إلى 2021 حيث نلاحظ أن مختلف هذه البلدان قد تجاوزت نسبة 60 % وقد سجلت أعلى النسب في كل من دولة الإمارات والكويت والبحرين وتجاوزت 80 % وبهذا تحتل هذه الدول مرتبة الصدارة مقارنة ما اذا نظرنا لدول المنطقة العربية حيث أن هذه النسب تعتبر من أعلى النسب المسجلة في دول العالم العربي الذي قد وصلت نسبة هذا الأخير في 2021 إلى 39 % وهي تعد أعلى نسبة مسجلة لحد الآن حيث نلمس تحسنا في موضوع تعزيز الشمول المالي في البلدان العربية.

الشكل 02: " التمثيل البياني للنسبة المئوية من البالغين الذين يملكون حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية في دول مجلس التعاون الخليجي "

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الجدول 3.

2. مؤشر عملية الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية للأشخاص البالغين:

يعتبر مؤشر الحصول على القرض واحد على الأقل من المؤسسات الرسمية للأشخاص البالغين من بين أهم مؤشرات الشمول المالي التي توضح حسابات الائتمان للأفراد وتبين المعاملات البنكية التي تحصل على مستوى البنوك وفي الجدول الموالي سوف نعرض نسب هذا المؤشر على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول 04: " نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين في دول مجلس التعاون الخليجي "

	الإمارات	السعودية	سلطنة عمان	الكويت	قطر	البحرين
2011	%11	2	9%	21%	13%	22%
2014	39%	17%	-	14%	-	39%
2017	46%	21%	-	16%	-	36%
2021	22%	32%	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي.

يتضح في الجدول رقم 04 نسب المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية خلال عقد من الزمن الذي يظهر في السنوات الأربعة التالية بداية من 2011 ثم 2014 تليها 2017 وبعدها 2021 وذلك على مستوى دول الخليج حيث أظهرت النتائج أن دولة الإمارات كانت نسبة المقترضين في 2011 تقدر بـ 11% لترتفع في 2017

وتصبح تعادل 46% لكن في سنة 2021 فقد انخفضت هذه النسبة إلى 22% على عكس السعودية التي سجلت أعلى نسبة من المقترضين في 2021 والتي قدرت بـ 32% بعدما كانت قبل عشر سنوات تقدر فقد بنسبة 2 % أما بالنسبة للبحرين فالنسب كانت تتدحرج ما بين 22% و39% لكن الكويت فأعلى نسبة فيها لم تتعدى نسبة 21% التي قد سجلت في 2011 أما فيما يخص كل من قطر وسلطنة عمان فان المسح لبيانات قاعدة مؤشر الشمول المالي لم يمسها توقف فقط في 2011 ولم يشمل باقي السنوات الأخرى.

3. مؤشر عملية دفع الفواتير من طرف الأشخاص البالغين باستخدام حسابات المؤسسات المالية:

فيما يخص المؤشر الذي يظهر نسبة عمليات الدفع الفواتير من طرف البالغين عن طريق استخدام حسابات المؤسسات المالية سوف يتم إدراج نسبه في الجدول الموالي لكل من سنة 2011، 2014، 2017 و2021 لمختلف دول مجلس التعاون الخليجي الست.

الجدول 05: " نسبة البالغين الذين يدفعون الفواتير باستخدام حسابات المؤسسات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي "

	الإمارات	السعودية	سلطنة عمان	الكويت	قطر	البحرين
2011	–	–	–		–	–
2014	21%	23%	–	%7	–	16%
2017	28%	32%	–	%6	–	22%
2021	12%	39%	–	–	–	–

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي.

من الجدول رقم 05 يتضح أن مسح لبيانات قاعدة مؤشر الشمول المالي الخاص بمؤشر عمليات الدفع الفواتير من طرف البالغين عن طريق استخدام حسابات المؤسسات المالية لم يمس دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2011 فقد توفر هذا المؤشر انطلاقا من 2014 أما قطر وسلطنة عمان لا تتوفر على بيانات لكل السنوات، حيث انه يتبين ان دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال ضعيفة قليلا في هذا المؤشر حيث قد سجلت اعلي نسبة بدولة السعودية في سنة 2021 وقدرت بـ39% وهذا راجع الى زيادة نسبة البالغين الذين قد سددوا فواتيرهم باستخدام بطاقات الدفع أو عبر الهاتف أو الانترنت، بينما في دولت الكويت لم تتعدى 7% في سنة 2014 أما فيما يخص الإمارات والبحرين فكانت نسبهم متقاربة ما بين 12% كأدنى نسبة و28 % كأعلى نسبة.

4. مؤشر عملية استعمال المؤسسات المالية من طرف البالغين لتلقي الأجور:

فيما يخص نسب البالغين اللذين استخدموا حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور في دول مجلس التعاون الخليجي لكل من سنة 2011،2014، 2017 و2021 نوضحها في الجدول التالي:

الجدول 06: " نسبة اللذين استخدموا حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور في دول مجلس التعاون الخليجي "

	الإمارات	السعودية	سلطنة عمان	الكويت	قطر	البحرين
2011	–	–	–	–	–	–
2014	42%	10%	–	28%	–	29%
2017	66%	29%	–	50%	–	50%
2021	16%	55%		–	–	–

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

يتضح من الجدول 06 أن النسبة نسبة البالغين اللذين استخدموا حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور في دول مجلس التعاون الخليجي كانت نسب مرتفعة نوع ما بين سنة 2014 و2017 في كل م السعودية والبحرين والإمارات والكويت لكن في سنة 2021تراجعت في الإمارات وأصبحت لا تتعدى % 16 بعدما كانت 66% في 2017.

وهذا السبب يرجع إلى استعمال التطبيقات الرقمية لتلقي الأجور وعدم الذهاب إلى مؤسسات المالية الرسمية بسبب جائحة كورونا هذا من جهة ومن جهة أخرى تراجع استعمال الحسابات كذلك بسبب تصريح العمال في بعض المجالات الأمر الذي جعلهم من البطالين ولا يتلقون الأجور.

5. مؤشر ملكية بطاقات الائتمان للأشخاص البالغين:

إن ملكية البطاقات أصبح مؤشر مهم لمعرفة المعاملات التي تتم على مستوى الصراف الآلي والتي تكون عملية أكثر مقارنة بالمعاملات المالية التقليدية وفي الجدول الموالي سوف ندرج مختلف نسب ملكية البطاقات في دول مجلس التعاون الخليجي الست لسنوات العشرة الماضية.

الجدول 07: " نسبة البالغين اللذين يمتلكون بطاقة الائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي "

	الإمارات	السعودية	سلطنة عمان	الكويت	قطر	البحرين
2011	30%	17%	27%	58%	32%	19%
2014	37%	12%	–	26%	–	28%
2017	45%	16%	–	22%	–	30%
2021	27%	25%		–	–	–

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

يبين الجدول رقم 07 أرقام ملكية البطاقات في دول مجلس التعاون الخليجي تتفاوت من دولة إلى أخرى حيث أن دولة الكويت سجلت أعلى نسبة في 2011 بلغت 58% لكن تراجعت في 2017 وأصبحت فقط 22% أما الإمارات فكانت نسبها في ارتفاع هي والبحرين وعلى العموم تبقى هذه النسب جيدا مقارنة إلى ما نظرنا لدول العلم العربي الأخرى.

– بعد دراستنا لمجموعة من المؤشرات الجزئية للشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي يمكننا القول أن هذه الدول هي في طور التقدم في هذا المجال وذلك راجع إلى مختلف التنظيمات والاستراتيجيات التي تعتمد عليها كرقمنة الخدمات المالية والعمل على نشر التثقيف المالي ومحو الأمية المالية والاعتماد على تقنيات التكنولوجيا المالية في العمليات المصرفية وتبني العديد من الأنشطة والبرامج تساهم في تعزيز الشمول المالي، وقد نجد على رأس هذه الدول الإمارات التي قد قامت بإعداد استراتيجيات تساعدها في هذا المجال ومن أمثلة هذه التنظيمات المعتمد عليها نجد نظام حماية الأجور الذي اقره المصرف المركزي والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع المصارف، نجد كذلك قطر التي قامت بإعداد إستراتيجية للتنظيم القطاع المالي من اجل التعزيز المالي والتثقيف المالي وذلك بدعم البنية التحتية المالية من خلال نقاط الوصول إلى الخدمات البنكية كخدمات تطبيقات الهاتف الذكي والصرافات الآلية بالإضافة إلى تسوية نظم الدفع وعصرنتها، كما نشير كذلك إلى تبني المملكة العربية السعودية في إطار رؤية المملكة 2030 برنامج يهدف الى تطوير قطاع مالي متنوع يحفز الادخار والتمويل والاستثمار وبالتالي تعزيز الشمول المالي (رشيد وعماد، 2020)

الخاتمة

حمل التقرير الأخير للمؤشر العالمي للشمول المالي في طياته عدة أرقام وحقائق تخص الشمول المالي في مختلف دول العالم وفي دراستنا أشرنا إلى أهم النتائج التي جاء بها على المستوى العالمي وركزنا على دول مجلس التعاون الخليجي الست، ومن خلال مجموعة من الأدلة النظرية والعلمية المتعلقة بهذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

نتائج الدراسة: يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة إلى النقاط التالية:

– عالميا قد أصبح 76% من البالغين يمتلكون حسابات بعدما كان 68 % كما انه قد أظهرت دراستنا هذه مقارنة بالدراسات السابقة وجود تقلص في الفجوة الموجودة بين الجنسين من 9% إلى 6% في الدول النامية – جائحة كرونا عززت من استخدام التكنولوجيا والخدمات المالية الرقمية حيث قد تم تسجيل أكثر من 40 % من البالغين في البلدان ذوي الدخل المتوسط والضعيف يستخدمون المدفوعات الرقمية في تعاملاتهم اليومية وعليه فهذه الجائحة أحدثت طفرة عالمية في المدفوعات الرقمية.

– الشمول المالي كان حافز أدى إلى زيادة كبيرة في المدفوعات الرقمية في ظل التوسع العالمي للخدمات المالية الرسمية.

– مزال هناك 1,4 مليار شخص في جميع أنحاء العالم بلا حساب مصرفي لذلك يتعين بذل المزيد من الجهد من اجل تقليل هذا الرقم ودمج هؤلاء في النظام المالي.

– دول مجلس التعاون الخليجي تحتل مرتبة الصدارة في مستويات الشمول المالي في العالم العربي وهذا ما تشابه مع مختلف الدراسات السابقة التي تم إدراجها.

– إن دول مجلس التعاون الخليجي كانت من أوائل الدول التي سعت إلى تحقيق وتعزيز الشمول المالي من خلال إقامة برامج واستخدام أحدث التقنيات لتقديم كافة الخدمات المالية عن طريق الهاتف المحمول والانترنت.

اقتراحات الدراسة:

– يجب النظر إلى نموذج ووضع التنظيمات التي تساعد في تعزيز الشمول المالي دون نسيان الاهتمام بالأمن السيبراني من اجل الحماية.

– الاستفادة من تجارب الدول في مجال الشمول المالي والعمل بها.

– الاهتمام بالتثقيف المالي وذلك بنشر الوعي والثقافة المالية بين أفراد المجتمع.

– عصرنة أنظمة الدفع ومواكبة التطورات التكنولوجية المالية تنويع وتطوير المنتجات المالية هذا ما يخلق المنافسة بين البنوك وهوما سوف يؤدي إلى تخفيض تكلفة الخدمات.

– الاعتماد على الاقتصاد الرقمي رحلة طويلة تستدعي تضافر الجهود وتبني وسائل تكنولوجيا حديثة.

قائمة المراجع:

- بن رجب، وجلال الدين. (2018). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية. الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- بن موسى محمد، وعمر قمان. (2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex للفترة 2011-2017 مع التركيز على الجزائر. مراجعة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 13 (3)، 4.
- حنين محمد بدر عجور. (مارس, 2017). دور الاشتمال المالي لذا المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء – دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة. رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين.
- ديمير جوتش–كونت، أسلي، وآخرون. (2018). قاعدة بيانات المؤشر ا لعالمي للشمول المالي لعام 2017: قياس الشمول لمالي وثورة التكنولوجيا المالية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
- رفيقة بن عيشوبة. (2018). صناعة التمويل الاسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية (9)، 57.
- فضيل البديل الضيف. (2020). واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر. مجلة واقع الأعمال والدراسات الاقتصادية.
- لبنى بوطمين. (2018). التمويل الاسلامي تجسيد لمعنى الشمول المالي. تعزيز الشمول المالي الية لدعم التنمية المستدامة (صفحة 08). خميس مليانة، الجزائر: جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة.

- رشيد بوطرفة. عماد صغير .(2020) .واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية واقع وافاق. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة 35-26.
- لوزري. نادية. .(2021) واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تعزيزه -دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية .-مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت30-11.
- بلحرش عائشة، وخالد مسعد. (2022). الشمول لمالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجا. مجلة البشائر الاقتصادية، 08 (01)، 137-149.
- https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex - تاريخ الاطلاع: 8 أوت 2022
- https://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C تاريخ الاطلاع: 2 أوت 2022